

في ١٤ حزيران سنة ١٢٠ وللارادة المطاعة الصادرة في ٢١ حزيران سنة ١٢٠ ببيع قطعة الارض مع الاصطبلات الجارية بملكها وتصرفها والبالغة مساحتها السطحية ٣١٨٢ متراً مربعاً والواقعة بين دائرة الدرك وتكية السلطان سليم المحدودة مع الاصطبلات شرقاً بشارع النصر وغرباً بملك سامي باشا مردم بك وشمالاً بطريق التكية ونهر بردى وجنوباً بجديفة النعم بانيه تجري احالتها الاولى بتاريخ ٨ آب سنة ١٢٠ ثم احالتها القطعية بعد مرور خمسة عشر يوماً من ذلك التاريخ لملي من يرغب في ذلك ان يراجع للمديرية العامة في مهلة القنوات كل يوم من الساعة التاسعة الي اثنتا عشرة زوالية مصطحباً مئة جنيه بوسم التأمين ، وبياناً لواقعة الحال صار اعلان الكيفية

ضياح ختمين

بينما كان الجاني السيد سالم اليحي مائداً من دائرته الى مركز اللواء يوم الثلاثاء ١٣ تموز الجاري اضاع في أثناء الطريق الختم الرسمي وخافه الخاص فاذا ظهرت ورقة او معاملة مختومة بهما او باحدهما تعد مزورة

اعلانات

بيع دار
بوق ساروجة
اعلان ثالث

قد وضع في ميدان الزايدة العلنية كامل النصار الواقعة في محلة سوق ساروجة

بوفاق الجادة المعلومة الحدود الجارية بملك عائشة بنت عبد القادر التجار والمباعة منها بيما بالوفاء والوكالة الدورية الى خليل افندي عثموري بن روفان بموجب سند المداينة المؤرخ في ١٥ ايار سنة ١٣٢٨ بناء عليه بعد مرور خمسة واربعين يوماً من تاريخه تمريسيه احالتها الوقفة ويقل الضم خمسة بالثة مدة خمسة عشر يوماً ايضاً ثم تجري احالتها القطعية فمن كان له رغبة بشراء النصار المذكورة عليه ان يراجع مديرية المطاير والدلال علي غاوي ولاجله تحرر هذا الاعلان

بيع حصة دار
بوق ساروجة

كان وضع في الزايدة العلنية المحصة الثالثة وقدرها ثلث ثمانية قرار يطمن كامل الدار الكائنة في محلة سوق ساروجة زقاق داور اغا المعلومة الحدود والجارية بملك المرحومة خديجة بنت مصطفى المطار والمباعة منها بيما بالوفاء والوكالة الدورية الى المرحوم حسين اغا بن مصطفى الطنجي بموجب سند مداينة فاستقرت على طالبها الاخير ببيع قدره سبعة آلاف واربع مئة وخمسة وتسعون قرشاً على حساب اليرة الثمانية مائة وخمسة عشر قرشاً وقد جرت الاحالة المرقومة بالبديل المرقوم وحيث يقبل الضم بالثة خمسة لمدة خمسة عشر يوماً فلي من له رغبة في شرائها ان يراجع دائرة المطاير والدلال علي غاوي

في ١١ تموز سنة ١٢٠

بيع اراضي في السلط
وضعت في ميدان الزايدة العلنية الارض السليخة الواقعة في عشيرة الصالح (السلط) المعلومة الحدود الجارية بتصرف شنوان القفر من عشيرة الصالح المزخفة منه بالوفاء والوكالة الدورية الى عبد الله الحد النصار من اهالي السلط المتوفى بموجب سند من مؤرخ في ٢٠ تشرين الاول سنة ١٣٢٨ رقم ٣ بناء عليه بعد مرور خمسة واربعين يوماً من تاريخه تجري احالتها ويقل الضم خمسة بالثة مدة خمسة عشر يوماً ايضاً ثم تجري احالتها القطعية فمن كان له رغبة في الارض المذكورة عليه ان يراجع دائرة المطاير بالسلط والدلال محمد الاذقاني ولاجله تحرر هذا الاعلان في ٧ تموز سنة ١٢٠

بيع دار واربعة كروم
في المنطقة

وضع في ميدان الزايدة العلنية كامل الدار والاربع القطع الكروم الواقعة في بلدة المعلقة المعلومة للمواقف والحدود الجارية بتصرف وتلك نجم افندي ابن موسى فوحات والمباعة بيما بالوفاء الى ابراهيم افندي ابن سعد الله التجار بموجب سند مداينة كي تجري الاحالة الثانية لحاتم مدة خمسة واربعين يوماً من تاريخه الاول ومن ثم يقبل الضم خمسة في المئة لمدة خمسة عشر يوماً ايضاً وفي ختام المدة تجري الاحالة القطعية فمن كان له رغبة بشراءها عليه مراجعة دائرة المطاير والدلال سليمان عومة في ٨ حزيران سنة ١٢٠

طبعت بمطبعة الحكومة العربية

العدد ١٤٢ (العدد الثاني)

كل ما يتعلق بغير الجريدة يراجع بشأنه مدير سياسة الجريدة

يرتبط عن اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتفليك والامساك الرسمية خمسون قرشاً سوريا بصورة معلومة وارشفت عن كل سطر من الاعلانات الاملية والقيام به تدفع لمطبعة الخزينة



دمشق : الخميس ، ١٣ ذي القعدة سنة ١٣٣٨ تصدع مرتين في الاسبوع ٢٩ تموز سنة ١٢٠

الوزارة الجديدة

ان الوزارة الجديدة تألفت من حضرات السادة :
علاء الدين السروي لرئاسة الوزارة
عبد الرحمن اليوسف لرئاسة مجلس الشورى
جميل الاشقي لوزارة المربية
عطا الايوبي لوزارة الداخلية
فارس الخوري لوزارة المالية
علاء الدين السروي لوكالة وزارة الخارجية
محمد جلال لوزارة العدل
بدیع المؤيد لوزارة المعارف
لوسف الحكيم لوزارة التجارة والزراعة والمصاغة
هذا وان الحالة الحاضرة والمصلحة الوطنية تقضي بالاهتمام بالمحافظة على الامن العام كل المحافظة والقبض بيد من جديد على ازمة الاعمال والضرب على ايدي كل من يهت بالامن العام واهدام التمرير بالصاح حالاً كما ان الواجب الوطني يحتم على المواطنين طاعة مزيد الاهتمام بالوظائف المودعة اليهم وعلى افراد الامة بالاخلاد الى السكينة والولاء للحكومة وارجو الله ان يوفقنا جميعاً لانجاح الوطن وتقدمه والسلام عليكم
في ١ ذي القعدة سنة ١٣٣٨ و ٢٥ تموز ١٢٠
رئيس الوزارة
علاء الدين

صورة التصريح

الذي القاء حاضرة الجندال جوية على مقدمة الوزارة ايها السادة :
الي هذا النوب عن الجنرال غور والندوب السامي للبحر، رية الافرنسية وانفاق باسمه ان الامير فيصل قد اشرف بيلاده على قيد اصبعين من الهلاك وان مسؤوليته سيلى الاضطرابات الدموية التي وقعت في سوريا منذ شهرين اعظم واوضح من ان تدوخ له المثابرة على الحكم ان الحكومة الجديدة التي تمثلونها والتي قبلت المشاركة في العمل تحت الانتداب الفرنسي في تنظيم البلاد السورية ستقتال لغتنا تجدفينا المودة القوية مع احترام ما للشعوب السورية من حرية ان حكومتكم الجديدة بقبولها مسؤولية الساعة الحاضرة لا تقدر ان تبتعض يدها من تيمة اصلاح ماضى يمثل فيه الخراب الجسيم والدم الفزير المسفوك ولذلك عليها قبل كل شيء ان تقوم باعباء التعويض وعليكم ان تشتركوا في ذلك بمبلغ مائتي الف دينار من الذهب ترصد للتعويض على المالكات السورية المنكوبة بالخراب والتل وعلينا كذلك بمقايبة اولئك المجرمين الذين يعدون في ظليمة نفوسهم من رؤساء المصاهبات التي خربت البلاد

تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هجرية
١٩١٩ ميلادية
بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سوريا في الحاضرة و ٧٥ قرشاً داخل البلاد السورية وما تفرش خارجها
ثمن النسخة الجديدة في الحاضرة
قرش سوري

تفريباً منتظماً بحجة الوطنية وبجسارة الذين اعانهم بذهودهم وقودهم وسنبعث الكم بقائمة اسمائهم فينبغي ان يوقفوا ويحكموا طبقاً للقوانين وان يستطووا في حالة فرارهم من الحقوق المدنية ونصادر املاكهم اما حكومتكم الجديدة فتشاور على العمل باوضاعها المحلية كالسابق وجميع المسائل التي تتعلق بالاهلين او التي يكون لها اساس يستقبل البلاد تدرس عندكم بمشاركة الكونوليل ولا رئيس البعثة الافرنسية ثم يعرض ذلك علينا ويخفي ان يفتض الجيش الشرقي الى وظيفة قوة ضابطة تخصص لصلابة السكينة في البلاد ويجب ان يجمع جميع الادوات الحربية وتسليم للسلطة العسكرية ان المسائل التي تعيم عن هذا الوضع الجديد ينشأ امرها بالكونوليل بخلاف رئيس او كان الحرب بجيش والاه يمكنكم ويحكم عليكم ان تبتذوا الطأينة في نفوس ابناء دمشق وهم الذين تالفت كآرتهم من مجموعة طامعة حكيمية في استطاعتكم الاعتاد عليها وان الاهلين لا يسهم بدورهم وستعطي الاواسر الشديدة لمنع جنودا عن اي حادث المنكوبة بمقايبة ذلك ان لا تقع اي مظهره او اي تفريط يخل بالنظام العام وسيقيم كل عمل

هكذا منه الاصل

عمداني بالقصى الشدة وأما البلدة فشتركه في المسؤولية ولذلك يجب ان تنتهبوا من كل محلة اعياناً ذوي نفوذ يعتبرون بمثابة مسئولين وسيجري نزع السلاح من الاهلين بالتدرج وبإشرافه بالقرب مدة ٠ ولتقدر أياهم من استعراض قسم من جنودنا انا نملك عند الحاجة الوسائل المادية لترديد الأمن الذي نفكر اليه هذه البلاد اشد اذنا

مراقبة الرسائل

جاءنا من مديرية المطبوعات عطفاً على اشعار مديرية البرق والبريد انه بناء على الاوامر المباشرة التي قد وضعت قانون المراقبة على الرسائل والبرقيات موضع العمل اختياراً من الجري لذلك يجب على الاهلين ابقاء مغلفات الرسائل ممتوحة وان تكون الرسائل مختصرة لا تتجاوز الصحيفة الواحدة ورق البنك السوري

تدعي وزارة المالية ان ورق البنك السوري يقبل ويدفع في جميع الدوائر الرسمية بالسعر الراجح الذي تبينه وزارة المالية على تسبته للدبنار الذي قد عيّن السمرالان اربعين قرشاً سورياً لكل ورقة ذات المئة قرش فتكون قيمة الورقة ذات الخمسين قرشاً عشرين قرشاً وقيمة ذات الخمسة والعشرين قرشاً عشرة قروش وقيمة ذات الخمسة قروش قرشين

موظفو النافذة

عيّنت وزارة النافذة والزراعة والحيوان السيد ميشيل الحارس كمديرية التجارة اصلاً لما

ورقت السيد شوكت الكيلاني مقيد انقل الى الكتابة وعيّن مكانه السيد سيمون لويس من طلاب مدرسة الحقوق ***

عين السيد غالب بك النائلي مدير السجل في العاصمة مستشاراً لرئاسة الوزارة مكان السيد امين بك التميمي **

بناء على استقالة السيد جميل مردم بك من مستشارية الخارجية قد عين مكانه الشيخ فؤاد الخطيب

قرارات محكمة التمييز

قرار شرعي - رقم ١٢

قريء الاعلام الشرعي الصان من المحكمة الشرعية بحلب المؤرخ في ٢١ رمضان سنة ١٣٣٧ المرفوع لمحكمة التمييز بكتاب من مشاور قاضي حلب ليدقق بميزان مقتضى المادة الخمسين من اصول المحاكمات الشرعية لانه صدر الحكم فيه على دائرة الاوقاف وتبلغت صورته وانقضت المدة القانونية ولم تستع دقيقه تمييزاً ووجدانه يتضمن ان وكيل السيد احمد ابن الحاج بكري اغا ابن الحاج جمن ابن السيد سعيد الحارس المتعار الشهير بالهالي من سكان محلة ابن يعقوب بحلب ادعى على وكيل دائرة الاوقاف بحلب المأذون بالخسومة ان تولية وقف جد موكله الاعلى محمد شمس الدين بن ناصر الدين بن محمد مبارك النقاري التي كانت بهيمة والده بموجب اعلام شرعي مسجل مؤرخ في ١٩

صفر سنة ١٣٣٦ وبراءة سلطانية مؤرخة في ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٣٤ والمحلث عنه بمرته في حق موكله لانه من ذرية الوافق الموما اليه والمستحق بالفعل في فاضل غلته وقف وايداه اهل طبقته وذكروهم حسب شرط الواقف في غلته وقف متولية المدرج فيه وان مدير الاوقاف الواضع يده على الوقف بحكم التأبيرة بهارضه فيها وطلب كف يده عنه ومنعه من معارضته وبعد اطلاع الحاكم على الاعلام الشرعي والبراءة السلطانية المذكورين وظهور مطابقتها لما ذكره للمدعي باعواه لديه سأل من المدعي عليه فانكر كون المدعي من ذرية الوافق المذكور واتصال نسبه به بالوصاية المذكورة بالمدعى وانه ارشد القرية المذكورين وان تولية حق فكلف الحاكم المدني اثبات دعواه ما عدا التعامل الثابت بالاعلام المذكور فاثبتته بالبينة الشرعية المزكاة على الاصول سراً وعلناً بعد ان كان قد حصر اسماء شهوده لحكم الحاكم بما ادعاه وان التولية حقه

ولدى التدقيق والمذاكرة بالايجاب تبين ان الحكم موافق لاصوله الشرعية مستوفٍ استنباه المراجعة ليس فيه ما يستوجب نقضه لما تقتضى الآراء في ٢٩ جادى الاول سنة ١٣٣٧ وفي ١٨ شباط سنة ١٩٢٠ عملاً بالتدوين ١٧٣٩ من المحلة و ٢٣١ من اصول المحاكمات الختومية على تصديقه واعادته لمحله لتبليغ ذلك للطرفين والعمل بمقتضاه قرار حقوقي رقم ١٠٧ بمدان علم من التدقيق ان طلب التمييز

يكلف المدعى عليه لبيان عدد الصحون التي ذكر انها موجودة ولم تستهلك ، رابعاً اذا ظهر ان من الاشياء ما هو مستهلك ولم يصادق المدعى عليه على قيمته العينة من قبل المدعي فيكلف المدعي لاثباتها فالتحول الواقع عن هذه التماثل مختلف للاصول ووجب انتقض وعلى ذلك تقرر باتفاق الرأي في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٧ و ٢٧ مارت سنة ١٩١٩ استناداً على المادة « ٤٤ » من قانون حكام الصلح نقض الحكم المذكور واعادة الاوراق لحلها لاجراء الايجاب وايضا المتلوفات وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور وخرج النقض البالغ عشرين قرشاً يودع على من يظهر في النتيجة غير محق

قرار جزائي رقم ١٠٢

دقق في الاعلام الجنائي الجاري الحكم الصادر من محكمة استئناف الجوزاء في مركز ولاية سورية بتاريخ ١٧ تموز ١٩١٩ رقم ٩٤ المتضمن الحكم بكون عبد الوهاب بن عبد الله افندي حوليلاً واخيه عبد الكريم مرتكبين بجرم الدخول ليلاً لدار المشتكية فاطمة من سكان محلة الصالحية وسرقة اشياها جبراً حالة كونهما مسلمين واحدهما عبد الكريم اجري الفعل الشنيع بانبتها صائفة والاخر عبد الوهاب تشبث التشبث التمام لاجراء الفعل المذكور ايضاً وذلك استناداً على ما جاء بمقتضى من الادلة والاخبارات واعتبار الفعل الشنيع والتشبث بجهنم من الاسباب المشددة ولزوم وضع كل من المجرمين المرقومين مدة ثلاث سنوات في الكور كاعتباراً

التقدم من ديتري بن سرا: سويق بتاريخ ١ آذار سنة ١٩١٩ واقع في مدته القانونية واتفق الرأي على النظر فيه دقت الفترة الملكية الرجعية الصادرة من حاكم محكمة الحقوق الثانية بدمشق الشام المؤرخة في ٢٢ شباط سنة ١٩١٩ وما تفرع عنها من الاوراق فوجد ان توفيق افندي ابن احمد افندي ادى به كان ساكناً في دار المدعي عليه ديتري ثم تركا وابقى اشياؤه المذكورة في ضبط الدعوى البالغة قيمتها الفاً وتسعمائة وعشرين قرشاً مصرى عند المدعي عليه امانة وقد طلبها منه فتجنح عن التسليم وطلب الحكم عليه بالزام تسليم الاشياء المذكورة عيناً لو قيمتها وقد سمى على ذلك شهوداً لاثبات مدعاه وفي المحاكمة الجارية قال المدعي عليه انه لا يوجد عنده منها سوى قسم عينه وان الكرسي الاربعة الخيزران والمحاقف اللانس والعقد الذهب والبساطين قد اشتراها من ماله فانكر ذلك المدعي وعجز المدعي عليه في هذا وطلب تخفيف المدعي خلعف اليمين بالواجبة والطلب وعليه حكم الحاكم بالزام المدعي عليه ديتري لتسليم الاشياء المدعى بها للدعي توفيق افندي عيناً واذا استهلكك قيمتها المحررة آنفاً

ولدى المذاكرة تبين ان الحاكم لم يكلف الدعي لتسليم دعواه بان يبين ان كانت الاشياء المدعى بها موجودة او مستهلكة فيحكم من غير تردد في الحكم ، ثانياً كان يجب تخفيف المدعي عن كل ما انكره من دفاع المدعي عليه ، ثالثاً كان يلزم على الحاكم ان

من تاريخ توفيقهما الواقع في ٤ صفر سنة ١٣٣٧ وذلك توفيقاً للمادة ٢١٨ من قانون الجزاء ولدى المذاكرة وجد ان المحكمة قررت تجريم المتهمين المرقومين بجناية السرقة الجبرية ليلاً مسلمين واجراء احدهما عبد الكريم الفعل الشنيع وتشبث الآخر عبد الوهاب بالفعل المذكور وفي قرار تعدد الجزاء حكمت عليه لاجل السرقة فقط وسكنت عن جناية الفعل الشنيع والتشبث به ولم تبحث عنه مطلقاً رغماً عن ان الاتهام والتجريم واقعان لاجل الجنيتين فعليه انقت الآراء في ١١ شعبان سنة ١٣٣٧ و ١٦ ايس سنة ١٩١٩ استناداً على المادة ٣١٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية نقض الاعلام المذكور من هذه الجهة فقط واعادة الاوراق لحلها لاجراء الايجاب وخرج النقض البالغ مئتي قرش يعود على من يظهر في النتيجة غير محق ***

مزايدة اعشار

ان انقضى ايامها التابعة للواء حاة والمبين فيما يلي مقدار بدلاتها السابقة واللاحقة موضوعة في المزايدة العلنية فعلى طالبي الالتزام مراجعة مديرية الواردات والاملاك في وزارة المالية البدل السابق البدل اللاحق اسماء القرية

١٦٥٥٨	٣٥٠٠٠	القاهرة
٥٦٢٨١	١٣٣٠٠	اسكندرية
٣٣٥٠٠	٧٠٠٠	مصر
١٦٤	٢٠٠٠	قراي
٧٤٤٩	١٠٠٠	كيسين